ظاهرة ارتفاع أسعار السلع في المملكة العربية السعودية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع السعودي.

طارق توفيق الخطيب [1] سعيد مالكي

محمد أحمد هلال

كلية إدارة الأعمال

جامعة سلمان بن عبدالعزيز بالخرج

المملكة العربية السعودية [2]

---

[1] قسم الاقتصاد الزراعي- جامعة كفر الشيخ- جمهورية مصر العربية .

[2] يتقدم الباحثون بخالص الشكر والتقدير والعرفان لعمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبدالعزيز على دعمها المادي والمعنوي واللوجيستي الذي أولته للباحثين خلال فترة إنجاز البحث مما كان له بالغ الأثر في إخراج هذا البحث إلى حيز النور .

ظاهرة ارتفاع أسعار السلع في المملكة العربية السعودية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع السعودي.

طارق توفيق الخطيب [٣] سعيد مالكي

محمد أحمد هلال

كلية إدارة الأعمال – جامعة سلمان بن عبدالعزيز بالخرج- المملكة العربية السعودية [٤]

الملخص العربي :

تستهدف الدراسة الحالية الوقوف على ظاهرة ارتفاع الأسعار في المملكة من حيث الطبيعة والأسباب والمحددات والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية نظراً للارتفاع الكبير الذي حدث بها في السنوات الأخيرة على مستوى السلع والخدمات. وربما كان لهذا الأمر آثاره السلبية على كل فئات المجتمع السعودي بكافة أطيافه وفئاته . واعتمدت الدراسة الحالية في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة البيانات التي تم تجميعها من مصادرها المختلفة المحلية والدولية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة التي يتوقع أن تسهم في حل مشكلة الدراسة أو الحد من تداعياتها . كما وضعت عدداً من التوصيات الهامة التي تدعم صانعي القرار السياسي بالمملكة .

مشكلة الدراسة:

يرتبط بظاهرة ارتفاع أسعار السلع عدد من المتغيرات الاقتصادية وأهمها مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية وأعباء الموازنة العامة للدولة والإعانات والدعم الحكومي وحجم الاستثمار ومستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومعدل النمو الاقتصادي والميزانية الحكومية وحجم الديون المحلية والخارجية ومعدل الفقر وحجم الطلب والعرض و معدل التشغيل وغيرها من متغيرات النشاط الاقتصادي الأخرى. وقد لوحظ حدوث ارتفاع واضح ومرصود في المستوى العام للأسعار من خلال منظومة المؤشرات والأدلة الاقتصادية المرصودة خلال السنوات الأخيرة . وهو الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على كل هذه المتغيرات الاقتصادية ،فضل عن التأثير على فئات المجتمع السعودي وطوائفه . وهو الأمر الذي قد يترتب عليه تآكل

---

[3] قسم الاقتصاد الزراعي- جامعة كفر الشيخ- جمهورية مصر العربية .

[4] يتقدم الباحثون بخالص الشكر والتقدير والعرفان لعمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبدالعزيز على دعمها المادي والمعنوي واللوجيستي الذي أولته للباحثين خلال فترة إنجاز البحث مما كان له بالغ الأثر في إخراج هذا البحث إلى حيز النور .

الدخول الحقيقية لهؤلاء الأفراد و انخفاض مستوى معيشتهم وهو ما يدعو إلى ضرورة التفكير في هذه المشكلة والسعي حثيثاً نحو وضع حلول جذرية لها للحد من آثارها وتداعياتها.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بصفة أساسية الوقوف على أسباب و طبيعة وتداعيات ومحددات ظاهرة ارتفاع أسعار السلع على مستوى الاقتصاد السعودي ودراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية . وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس فان الأمر يتطلب دراسة الأهداف الفرعية التالية :

١. دراسة الوضع الراهن لمستويات الأسعار المحلية .
٢. دراسة هيكل وتركيب السلع الأساسية في المملكة وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية .
٣. دراسة هيكل وتركيب واردات المملكة العربية السعودية وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية .
٤. دراسة نمط التوزيع الجغرافي لواردات المملكة وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية.
٥. دراسة أثر عرض النقود على مستويات الأسعار المحلية .
٦. دراسة أثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار المحلية
٧. دراسة تأثير معدل التضخم المستورد على مستويات الأسعار المحلية.
٨. الوقوف على العوامل المحددة لظاهرة ارتفاع أسعار السلع في المملكة .
٩. الوقوف على الأسباب الرئيسة لظاهرة ارتفاع الأسعار بالمملكة العربية السعودية .
١٠. الوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة ارتفاع الأسعار بالمملكة العربية السعودية .

منهجية الدراسة ومصادر البيانات :

يعتمد البحث على المنهج العلمي الوصفي و التحليلي حيث سيتم الاعتماد على نماذج الانحدار في صورتها الخطية وغير الخطية ، كما سيعتمد البحث أيضاً على عدد من المعايير والمؤشرات الاقتصادية الأخرى التي يستند عليها صندوق النقد الدولي أهمها الأرقام القياسية للأسعار وغيرها من المؤشرات الأخرى . وفيما يتعلق بمصادر البيانات فسوف تعتمد الدراسة على البيانات والإحصاءات المنشورة من مصادرها المختلفة المحلية والدولية وأهمها النشرات والتقارير الدورية التي تصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي و الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط وذلك خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٢ (قد تقصر هذه الفترات عند دراسة بعض المتغيرات وفقاً لماهو متاح من بيانات لهذه المتغيرات) .

أهمية الدراسة الحالية ومبرراتها :

يستند قيام الدراسة الحالية على عدد من المبررات التي يأتي في مقدمتها :

١. أن مشكلة زيادة ارتفاع أسعار السلع تأتي من كونها ظاهرة عامة تعانى منها كافة النظم والمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وهو الأمر الذي احتل أهمية بالغة لدى مخططي وواضعي السياسات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية طيلة الفترات الماضية.

١. أن موضوع البحث يأتي في الوقت الذي سجلت فيه أسعار السلع ارتفاعات متتالية على مستوى المملكة، بحيث شكل هذا الأمر ظاهرة تستحق الدراسة على مستوى معظم القطاعات الاقتصادية في المملكة السعودية وفي ظل عجز الاقتصاديين عن تشخيص الأسباب الحقيقية التي تكمن خلف هذه الظاهرة بسبب ضعف الدراسات الاقتصادية المتخصصة في هذا المجال

٢. يعتبر هذا البحث من البحوث العلمية القليلة التي تحاول تحليل ظاهرة ارتفاع أسعار السلع في المملكة، كما أنها ستحاول في الوقت ذاته الوقوف على الأسباب الحقيقية المؤدية إليها ،كما تقوم في الوقت ذاته بدراسة تأثير ذلك الارتفاع على الأفراد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

النتائج البحثية :

الوضع الراهن لمستويات الأسعار المحلية :

وسوف تستند الدراسة في تقدير هذا الوضع على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (الرقم لتكاليف المعيشة) وهو الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك. كما أنه يعد في الوقت ذاته أداة لقياس تطور مجموع السلع والخدمات المنتجة المصنعة. ومن المعلوم أن تقدير هذا الرقم يتطلب تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تعكس النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، ثم تحديد نفقة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة وليكن سنة مثلا ومقارنته بنفقة شراء لمجموعة السلعية خلال سنة الأساس باعتبارها تعادل (١٠٠٪) . وتجدر الإشارة إلى القول بأن لمملكة تقوم بتقديره لجميع السكان على مستوى المملكة باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكس لارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، كما أنه يعكس في الوقت ذاته التدهور الذي يطرأ على القوة شرائية لوحدة النقد. هذا ويشمل هذا الرقم الستة عشر مدينة التي يتم تجميع الأسعار منها وهي رياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف والهفوف والدمام وتبوك وأبها وبريدة وحائل عرعر وسكاكا والباحة وجازان ونجران.

هذا وتشير تقديرات هذا الرقم وكما هو واضح من جدول رقم(١) أن هناك ارتفاعات قد حدثت في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك أو في مكوناته وذلك خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢ على النحو التالي :

١- ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من ١٠٠٪ عام ١٩٩٩ (سنة الأساس) إلى ١٣٩,٤٪ عام ٢٠١٢ الأمر الذي يشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ازداد بحوالي ٣٩,٥ ٪ عما كان عليه في سنة الأساس.

٢- ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الأطعمة والمشروبات من حوالي ١٠٠ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٥٩,٧ عام ٢٠١٢ وهو ما يشير إلى وجود نسبة زيادة بلغت نحو ٥٩,٧٪ عما كان عليه في سنة الأساس.

٣- تراجع الرقم القياسي لمجموعة الأقمشة والملابس من حوالي ١٠٠٪ إلى حوالي ٨٧,٨٪ بمعدل تراجع بلغ حوالي ١٢,٢٪ مقارنة بسنة المقارنة.

٤- ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه من حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٨٢,٩٪ عام ٢٠١٢ وهو ما يشير إلى أن هناك نسبة ارتفاع بلغت حوالي ٨٢,٩٪ عما كان عليه في سنة الأساس.

٥- ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التأثيث المنزلي من حوالي ١٠٠٪ في سنة الأساس إلى حوالي ١١٨,٩٪ عام ٢٠١٢ وهذا الارتفاع الضئيل يمثل حوالي ١٨,٩٪ عما كان عليه في سنة الأساس.

٦- ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الرعاية الصحية من حوالي ١٠٠٪ في سنة الأساس إلى حوالي ١١٤,٦٪ عام ٢٠١٢ وهو ما يشير إلى أن هناك نسبة ارتفاع ضئيلة بلغت حوالي ١٤,٦٪.

٧- تراجع الرقم القياسي لمجموعة النقل والاتصالات من حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٩٣,٦٪ عام ٢٠١٢ وهو ما يمثل تراجعا في قيمة هذا الرقم بحوالي ٦,٤٪ مقارنة بسنة الأساس.

٨- ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة التعليم والترويج بنسبة ضئيلة بلغت حوالي ٧,٥٪ حيث ارتفع هذا الرقم من حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٠٧,٥٪ عام ٢٠١٢.

٩- أما على مستوى مجموعة السلع والخدمات الأخرى فقد ارتفع هذا الرقم من حوالي ١٠٠ ٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٦٧,٥ ٪ عام ٢٠١٢ وهو ما يشير إلى حدوث ارتفاع بحوالي ٦٧,٥ ٪ مقارنة بسنة الأساس.

ونخلص مما تقدم إلى أن أعلى معدل ارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة تمثل في الإيجارات والوقود والمياه والترميم، وترجع الزيادة في حجم الإنفاق على الإيجارات كنتيجة لزيادة

الطلب عليها خاصة في السنوات الأخيرة مع نقص المعروض منها في ظل تزايد العمالة الأجنبية التي تشكل نسبة لايستهان بها يليه مجموعة السلع والخدمات الأخرى، ثم مجموعة الأطعمة والمشروبات ويعزى ذلك إلى الزيادة في حجم الإنفاق على السلع الغذائية لارتفاع سعرها وزيادة الطلب الكلي عليها كنتيجة للزيادة السكانية والتي ساهمت في حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع الغذائية بصورة قد تفوق قدرة العرض الحقيقي منها من ناحية أخرى، ثم مجموعة التأثيث المنزلي، يليها الرعاية الطبية، في حين تراجع هذا الرقم لكل من النقل والاتصالات ثم مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية. كما يلاحظ أيضا حدوث ارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمعظم المجموعات السلعية والخدمية باستثناء مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية ثم مجموعة النقل والاتصالات. وهو ما ترتب عليه حدوث ارتفاع في الرقم القياسي العام من حوالي ١٠٠٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٣٩,٤٪ عام ٢٠١٢ وهو ما ينعكس بالإيجاب على تزايد معدلات التضخم وحدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال السنوات الأخيرة .

جدول رقم (١): الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (تكاليف المعيشة) لجميع السكان للستة عشر مدينة مجتمعه (١٩٩٩ = ١٠٠) .

السنة	الرقم القياسي العام	الأطعمة والمشروبات	الأقمشة والملابس والأحذية	الترميم والإيجار والوقود والمياه	التأثيث المنزلي	الرعاية الطبية	النقل والاتصالات	التعليم والترويح	السلع والخدمات الأخرى
١٩٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢٠٠٠	٩٨,٩	٩٨,٠	٩٥,٠	١٠٠,٠	٩٨,٨	١٠١,٢	١٠٠,١	٩٩,٧	٩٩,٦
٢٠٠١	٩٧,٨	٩٨,٦	٩٢,٩	١٠٠,١	٩٧,٣	١٠٠,٧	٩٦,٣	٩٩,٥	٩٨,٨
٢٠٠٢	٩٨,٠	٩٨,١	٩٢,٣	١٠٠,٠	٩٦,٨	١٠٠,٨	٩٦,٤	٩٩,٣	١٠٠,٨
٢٠٠٣	٩٨,٦	١٠٠,٦	٩١,٨	١٠٠,٠	٩٦,٢	١٠١,٠	٩٤,٨	٩٨,٧	١٠٣,٢
٢٠٠٤	٩٨,٩	١٠٣,٤	٨٩,٦	١٠٠,٣	٩٤,٥	١٠١,٤	٩٤,٢	٩٨,١	١٠٣,٩
٢٠٠٥	٩٩,٦	١٠٦,٥	٨٨,٣	١٠٠,٠	٩٤,٩	١٠١,٤	٩١,٨	٩٨,٤	١٠٦,٤
٢٠٠٦	١٠١,٨	١١٢,٢	٨٧,٧	١٠١,٠	٩٥,٢	١٠٢,٧	٨٨,٩	٩٨,٧	١١٤,٦
٢٠٠٧	١٠٦,٠	١٢٠,١	٨٥,٦	١٠٩,٢	٩٦,٤	١٠٧,٠	٨٨,١	٩٨,٩	١٢٠,٧
٢٠٠٨	١١٦,٥	١٣٧,٠	٨٥,٩	١٢٨,٣	١٠٣,٨	١١٢,٤	٨٨,٣	١٠١,١	١٣٣,٦
٢٠٠٩	١٢٢,٤	١٣٩,٦	٨٦,٣	١٤٦,٤	١١٢,٦	١١٣,٢	٨٩,٢	١٠٢,٣	١٣٩,٣
٢٠١٠	١٢٨,٩	١٤٨,٤	٨٥,٧	١٦٠,٣	١١٥,٧	١١٣,٧	٩٠,٢	١٠٣,٢	١٤٩,٦
٢٠١١	١٣٥,٤	١٥٦,١	٨٦,٠	١٧٢,٧	١١٦,٤	١١٤,٦	٩٢,١	١٠٤,٨	١٦٣,٠
٢٠١٢	١٣٩,٤	١٥٩,٧	٨٧,٨	١٨٢,٩	١١٨,٩	١١٤,٦	٩٣,٦	١٠٧,٥	١٦٧,٥

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط [٣].

معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

على الرغم من حقيقة الارتفاعات المتتالية والمتعاقبة في مستويات الأسعار المحلية التي أظهرتها بيانات الجدول رقم (١) وما صاحبها من انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أن تحديد معدلات النمو السنوية لمختلف الأسعار للمجموعات السلعية السابق الإشارة إليها قد تمكننا من المتابعة الدقيقة للتغيرات السنوية في مستويات الأسعار المحلية والتي تعكس في مجملها الضغوط التضخمية التي تتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية لوحدة النقد. واعتمدت الدراسة في تحديد معدل النمو السنوي على أساس معدل النمو السنوي المتحرك والذي يتم تقديره من خلال مقارنة التغير في مستويات الأسعار للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة كنسبة مئوية حيث تم احتسابه خلال سنوات الدراسة. وبدراسة معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك سواء الرقم العام أو الرقم الخاص على مستوى المجموعات السلعية خلال نفس الفترة ومن خلال البيانات الواردة في جدول رقم (٢) وجد أن معدل النمو السنوي لمعظم مكونات الرقم القياسي قد أخذ في الزيادة من عام لآخر خلال نفس الفترة مع الاختلاف في معدلات نموها السنوية وتقلبها بين الزيادة والنقصان من عام لآخر. حيث سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه أعلى معدل له بقيمة بلغت حوالي ١٧,٤٩٪ عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٤,٥٦٪ خلال نفس الفترة. يليه في ذلك معدل النمو السنوي في الرقم القياسي للسلع والخدمات الأخرى والذي بلغ أقصى قيمة له عام ٢٠٠٨ بقيمة قدرت بحوالي ١٠,٦٥٪ وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٨١ ٪. يليه في ذلك الرقم القياسي للأطعمة والمشروبات والذي بلغ أقصى قيمة له عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٤,٠٨٪ وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٤٧ ٪ خلال نفس الفترة. يليه في ذلك معدل النمو السنوي لكل من التأثيث المنزلي والرعاية الطبية والتعليم والترويج والذي بلغ متوسط معدل النمو لكل منها ١,٢٩٪ ، ٠,٩٩٠٪ ، ٠,٥٢٥ ٪. لكل منها على الترتيب. أما مجموعات الأقمشة والملابس ومجموعة النقل والاتصالات قد حقق كل منها معدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي -٠,٩١٪ ، -٠,٤٥٪ لكل منهما على الترتيب. وهو ما يعكس تزايد الإنفاق على مجموعة الترميم والإيجارات والوقود والمياه والتي تزايد الطلب عليها بشكل عام على مستوي المملكة ثم مجموعة الأطعمة والمشروبات والتي ارتفعت أيضا بشكل واضح متأثرة بنظيرتها على المستوى العالمي حيث أن جزء كبير منها يأتي من الواردات الخارجية. وعلى مستوى الرقم القياسي العام فقد حقق أيضا معدل نمو سنوي موجب في معظم سنوات الدراسة

حيث أنه بلغ أقصاه عام ٢٠٠٨ بمعدل بلغ حوالي ٩,٩٪ وبمتوسط معدل سنوي بلغ حوالي ٢,٤٥ ٪ خلال نفس الفترة .

جدول رقم (٢) معدل النمو السنوي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٢

السنة	الرقم القياسي العام	الأطعمة والمشروبات	الأقمشة والملابس والأحذية	الترميم والإيجار والوقود والمياه	التأثيث المنزلي	الرعاية الطبية	النقل والاتصالات	التعبية والترويح	السلع والخدمات الأخرى
١٩٩٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
٢٠٠٠	-١,١٠٠	٢,٠٠٠	–	٠,٠٠٠	-١,٢٢٠	١,٢٠٠	٠,١٠٠	-٠,٣٠٠	-٠,٤٠٠
٢٠٠١	-١,١١٢	٠,٦١٢	–	٠,١٠٠	-١,٤٩٨	-٠,٤٩٤	٣,٧٩٦-	-٠,٢٠١	-٠,٨٠٣
٢٠٠٢	٠,٢٠٤	٠,٤٩٧	–	-٠,١٠٠	-٠,٥٦٥	٠,٠٩٩	٠,١٠٤	-٠,٢٠١	٢,٠٢٤
٢٠٠٣	٠,٦١٢	٢,٥٦٩	–	٠,٠٠٠	-٠,٦١٠	٠,١٩٨	١,٦٦٠-	-٠,٦٠٤	٢,٣٨١
٢٠٠٤	٠,٣٠٤	٢,٧٥٣	–	٠,٣٠٠	-١,٧٢٦	٠,٣٩٦	٠,٦٣٣-	-٠,٦٠٨	٠,٦٧٨
٢٠٠٥	٠,٧٠٨	٣,٠٠٦	–	-٠,٣٤٩	٠,٤٥٩	٠,٠٠٠	٢,٥٩٢-	٠,٣٤٠	٢,٣٨٢
٢٠٠٦	٢,٢٠٩	٥,٣٢٨	–	١,٠٨٤	٠,٢٩٠	١,٢٧٤	٣,١٧٠-	٠,٢٢٩	٧,٧٦٣
٢٠٠٧	٤,١٢٦	٧,٠٢٧	–	٨,٠٤٢	١,٢٩٥	٤,٢١٢	٠,٨٢٥-	٠,٢٥٣	٥,٢٩٢
٢٠٠٨	٩,٩٠٦	١٤,٠٨٢	٠,٣٣١	١٧,٤٩٠	٧,٦٣٠	٥,٠٢٣	٠,٢٢٧	٢,١١٥	١٠,٦٤٦
٢٠٠٩	٥,٠٥٢	١,٩٥٠	٠,٤٩٥	١٤,١٧٨	٨,٤٣٨	٠,٦٧٥	٠,٩٩٥	١,٣٣٣	٤,٢٦٩
٢٠١٠	٥,٣٤٩	٦,٢٤٥	–	٩,٤٤٣	٢,٨٢٠	٠,٤٨٦	١,١١٦	٠,٨٥٠	٧,٤٠٩
٢٠١١	٤,٩٨٤	٥,١٨٤	٠,٢٥٧	٧,٧٨٨	٠,٥٣٤	٠,٧٩٢	٢,١٣٤	١,٥٢٦	٨,٩٧٢
٢٠١٢	٣,٠٠٨	٢,٣٣٤	٢,١٨١	٥,٨٦١	٢,١٩٢	٠,٠٠٠	١,٦٥٠	٢,٦١٦	٢,٧٥٨
المتوسط	٢,٤٤٦	٣,٤٧١	–	٤,٥٦٠	١,٢٨٨	٠,٩٩٠	٠,٤٥٣-	٠,٥٢٥	٣,٨١٢

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (١) بالدراسة . * معدل النمو السنوي = الرقم القياسي في سنة المقارنة – الرقم القياسي في سنة الأساس / الرقم القياسي في سنة الأساس x١٠٠ .

هيكل وتركيب السلع الأساسية في المملكة وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية .

تمتلك المملكة العربية السعودية عدداً من الموارد الاقتصادية التي يأتي في مقدمتها النفط ومشتقاته والذي يمثل المورد الرئيسي للدخل في المملكة ،إلاأنها غير مكتفية ذاتياً من معظم السلع الغذائية الإستراتيجية، وربما يعزى ذلك إلى محدودية الموارد المائية، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان. وهو الأمر الذي يحتم ضرورة إيجاد مخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية ، بما يحقق لها الأمن الغذائي ويحول دون نشوء أية أزمات غذائية مستقبلاً.ومن المعلوم أن العالم يواجه نقصا ملحوظا في عرض السلع الغذائية الأساسية في السنوات الأخيرة في ظل زيادة الطلب العالمي المتنامي عليها الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث ارتفاع حاد في في مستوى أسعار السلع والمواد الغذائية بمعدلات إيجابية سنوياً . وقد ساهم في إيجاد هذا الأمر الظروف الطبيعية غير الملائمة، وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي تسببت في إتلاف جزء كبير من الحبوب الغذائية في بعض الدول الزراعية الكبرى مثل أستراليا والصين والأرجنتين والهند،وغيرها وهو ما أثر في حجم المعروض من هذه السلع الغذائية وبالتالي تسبب هذا الأمر في ارتفاع أسعارها على المستوى العالمي، وبدراسة هيكل وتركيب السلع الأساسية التي يتم استهلاكها على مستوى المملكة يتبين أنه يتكون من عدد من المجموعة السلعية الأساسية أهمها مجموعة الحبوب ومشتقاتها ومجموعة البطاطا والدرنات والسكريات والبقوليات والخضروات والفواكه والمشروبات واللحوم بأنواعها والأسماك والبيض والحليب والألبان ومشتقاتها والزيوت والدهون .

وتسعى السياسة الاستهلاكية للمملك في الوقت الراهن إلى تكوين مخزون إستراتيجي لهذه المجموعات من السلع الرئيسة بهدف إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وضمان الحصول على مستوى معين من الأمن الغذائي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ظل الأزمات التي انتابت العالم في السنوات الأخيرة ، والحد من الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على تذبذب الأسعار على المستوى الفردي والوطني، والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية للسلع الغذائية، والمحافظة على تنظيم انسياب السلع الغذائية للأسواق المحلية على مدار العام بما يحقق للأفراد المستوى المعيشي الملائم ويحقق للمملكة الأمن الغذائي .ويتم تكوين هذا المخزون عن طريق الإنتاج المحلي والواردات والاستثمار الزراعي في الخارج ونظراً لعدم اكتفاء المملكة ذاتيا من معظم السلع واعتمادها على الواردات وهو الأمر الذي قد يشكل عبئاً على الميزان التجاري من ناحية ويسهم في زيادة معدلات التضخم المستورد من ناحية أخرى .

وعليه فإننا سنقوم بدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر على معدلات الأسعار المحلية على النحو التالي :

هيكل وتركيب واردات المملكة العربية السعودية وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية .

بدراسة وتحليل هيكل واردات المملكة خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١١ [3](9)وجد أنه يتكون من مجموعات سلعية مختلفة يأتي في مقدمتها مجموعة المنتجات الحية الحيوانية والنباتية ومجموعة الشحوم والدهون والزيوت النباتية ومجموعة السوائل الكحولية والخل والتبغ ومجموعة المنتجات المعدنية ومجموعة المنتجات الصناعية الكيماوية والصناعات المرتبطة بها ومجموعة الراتنجات واللدائن ومجموعة الجلود والفراء ومجموعة الأخشاب والفحم الخشبي ومجموعة المواد المستعملة في صناعة الورق ومصنوعاته . هذا وتشكل هذه المجموعات أهمية واضحة في إجمالي واردات المملكة. وللوقوف على طبيعة هذه الأهمية في إجمالي واردات المملكة فقد تبين مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٤٠٨٥٨,٤٣ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٢٤,٦١ % من متوسط قيمة الواردات السعودية والبالغ نحو ١٦٦٠٤٢,١ مليون ريال خلال نفس الفترة. يليها في ذلك معدات النقل والتي بلغت نحو ٣٠٧٤٩,٢٧ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١٨,٥١ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة الثالثة جاء ترتيب المعادن العادية ومصنوعاتها والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ١٩٤٣٦,٣٢ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١١,٧١ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة الرابعة جاء ترتيب منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ١٣٥٠٧,٩ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٨,١% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وكان ترتيب المنتجات النباتية في المرتبة الخامسة حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٩٩٥٥,٨٨ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٦% خلال نفس الفترة. في الوقت الذي جاء فيه ترتيب الأقمشة ومصنوعات النسيج في المرتبة السادسة حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٩٠٠٠,٦٦ مليون ريال تمثل نحو ٥,٤٢% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة السابعة جاء ترتيب الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٧٢٩٤,٩١ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٤,٣٩% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. في الوقت الذي جاء فيه ترتيب منتجات صناعة الأغذية ،مشروبات وسوائل كحولية وخل وتبغ في المرتبة الثامنة بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧١٥٢,٧٢ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٤,٣١% من

---

[3] مؤسسة النقد العربي السعودي ، النشرات السنوات ، أعداد مختلفة للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢

متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة . كما جاءت منتجات الراتنجات واللدائن الاصطناعية واسترات السليلوز والمطاط الطبيعي والصناعي في المرتبة التاسعة بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٩٩٦,٨ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣,٦١ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وعلى المستوى العاشر جاءت مجموعة الأدوات وأجهزة البصريات والتصوير والسينما والقياس والفحص والطب والجراحة وأدوات وأجهزة دقيقة وأدوات موسيقية وتسجيل للصوت حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٤٧٤٣,٥٨ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٢,٨٦% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وعلى المستوى الحادي عشر جاء ترتيب مجموعة اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٤٠٧٤,٩٧ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٢,٤٥% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. ثم جاء ترتيب مجموعة أصناف المصنوعات المنوعة في الترتيب الثاني عشر بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٢٠٩,٧٢ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١,٩٣% من المتوسط السنوي لقيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وعلى صعيد الترتيب الثالث عشر كان ترتيب مجموعة المواد المستعملة في صناعة الورق ومصنوعاته حيث بلغ متوسطها السنوي حوالي ٢٩١٤,٢٩ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١,٧٦% خلال نفس الفترة. وفي الترتيب الرابع عشر جاء ترتيب مجموعة مصنوعات الحجر والجبس والأسمنت والإسبست والخزف والزجاج ومصنوعاته حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة من هذه المجموعة نحو ٢٨١٩,٣١ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١,٦٩% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة . وفي المرتبة السادسة عشر جاء ترتيب مجموعة الأخشاب والفحم الخشبي وباقي المصنوعات الخشبية حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة من هذه المجموعة نحو ١٨٨٤,٨١ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ١,٣٤% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة السابعة عشرة جاء ترتيب مجموعة الأحذية، وأغطية الرأس، ومظلات المطر والشماسي، والأزهار الاصطناعية، ومصنوعات الشعر البشري والمراوح اليدوية حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ١١٦٨,٣٤ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٠,٧ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. أما مجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية فقد جاءت في المرتبة الثامنة عشر بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٦٦,٥١ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٠,٦٤ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. في الوقت الذي جاء فيه ترتيب مجموعة الأسلحة والذخائر وأجزاؤهما في المرتبة التاسعة عشر بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩١٤,٦ مليون ريال وهو ما يعادل نحو ٠,٥٥ % من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة . وفي

المرتبة العشرين جاء ترتيب مجموعة الجلود والفراء ومصنوعاتهما ولوازم السفر حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٥٣٥,٦ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٠,٣٢% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. أما مجموعة التحف الفنية والقطع الأثرية فقد جاءت في المرتبة الحادية والعشرين والأخيرة بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩٨,٥٨ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٠,١٢% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة .

ونخلص من دراسة وتحليل هذا الهيكل أن مجموعة المنتجات النباتية والحيوانية جاءت في ترتيب متقدم وهي تمثل أهمية نسبية واضحة في هيكل واردات المملكة وهي من السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها وهو ما قد يساهم في زيادة حده الفجوة التضخمية التي تأتي عن طريق الاستيراد من العالم الخارجي عن طريق تأثير ما يسمى بالتضخم المستورد .

التوزيع الجغرافي لواردات المملكة وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية.

بدراسة توزيع واردات المملكة من مختلف دول العالم خلال الفترة ١٩٨٤-٢٠١١[4] يتضح أن دول الاتحاد الأوروبي جاءت في المرتبة الأولى في واردات المملكة حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة من هذه المجموعة نحو ٥٣٢٠٨,٣٦ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣٢,٥٦ % من متوسط قيمة واردات المملكة البالغ نحو ١٦٩٧٩٨,٨ مليون ريال خلال نفس الفترة . ويأتي في مقدمة هذه المجموعة من الدول كل من ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة وفرنسا والتي ترتبط معها المملكة بعلاقات تجارية وبحجم كبير من التعاملات التجارية . يأتي في المرتبة الثانية مجموعة الدول الأسيوية غير العربية والإسلامية وأهمها الهند وتايلاند وسنغافورة وتايوان والصين الشعبية وكوريا الجنوبية والفلبين والتي بلغ إجمالي واردات المملكة منها نحو ٤٨١٨٩,٧١ مليون ريال تمثل نحو ٢٧,١٣% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. ثم يأتي في المرتبة الثالثة مجموعة دول أمريكا الشمالية والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٢٩٠٩٠,٨٢ مليون ريال تمثل نحو ١٨,٥٣% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وقد جاءت دول أوروبا عدا دول الاتحاد الأوروبي وأهمها سويسرا وأوكرانيا وروسيا الاتحادية والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٨٦٩٧,٦٤ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٥,٨١% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. يليها في ذلك مجموعة الدول الإسلامية غير العربية وأهمها باكستان وبنغلاديش وماليزيا واندونيسيا وتركيا والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٧٧٤٠,٤٣ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٤,٢٧ %

---

[4] مؤسسة النقد العربي السعودي ، النشرات السنوات ، أعداد مختلفة للفترة ١٩٨٠- ٢٠١١

من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. ثم تأتي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة السادسة حيث بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها حوالي ٦٩٢٣,٤٣ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣,٣٥ %. ثم يأتي في المرتبة السابعة مجموعة دول الجامعة العربية الأخرى وأهمها الأردن والعراق واليمن ولبنان ومصر وسوريا والمغرب والسودان والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة إجمالا نحو ٥٣٧١,٦١ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٣% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة الثامنة كان ترتيب مجموعة دول أمريكا الجنوبية وأهمها البرازيل والأرجنتين وجواتيمالا والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٥٤٦١,٥ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٢,٧١% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. وفي المرتبة التاسعة جاء ترتيب مجموعة الدول الأقيانوسية وأهمها أستراليا ونيوزيلندا والتي بلغ متوسط واردات المملكة منها نحو ٣٩٤٢,٧١ مليون ريال تمثل نحو ٢,١٩% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب مجموعة الدول الأفريقية غير العربية والإسلامية وأهمها كينيا وأثيوبيا والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ١٢٧٩,٧٩ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٠,٧% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. أما المرتبة الحادية عشر فكانت لمجموعة من الدول الأخرى غير الدول السابق الإشارة إليها والتي بلغ متوسط قيمة واردات المملكة منها نحو ٤١١,٩ مليون ريال وهو ما يمثل نحو ٠,٣٢% من متوسط قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة .

ويتضح من العرض السابق أن المملكة تستورد معظم وارداتها من عدد من الشركاء التجاريين التي ترتفع بها معدلات التضخم والتي تنقل جزء منه إلى المملكة عن طريق هذه الواردات عن طريق ما يسمى بالتضخم المستورد وقد تبين من دراسة هذا الهيكل أن أهم الشركاء التجاريين للمملكة تمثل في كل من الهند والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها حوالي ٨% كمتوسط للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، يليها في ذلك كوريا الجنوبية والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها حوالي ٣,٣٨ % خلال نفس الفترة. ثم أستراليا والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ٣,٣٨ % خلال نفس الفترة . ثم الصين والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ٣,٢٨ % خلال نفس الفترة. ثم المملكة المتحدة والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ٢,٧٤ % خلال نفس الفترة. ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيب حيث بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ٢,٧ % خلال نفس الفترة. يليها في ذلك ايطاليا والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها ٢,٢٨ % خلال نفس الفترة . يليها فرنسا والتي بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ١,٨ % خلال نفس الفترة، ثم تأتي ألمانيا في المرتبة التاسعة والأخيرة حيث بلغ متوسط معدل التضخم بها نحو ١,٦٨ % خلال نفس الفترة.

التضخم المستورد وتأثيره على مستويات الأسعار المحلية .

يعرف التضخم المستورد بأنه التضخم الذي يوجد في دولة ما على أن يكون ناجماً عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها هذه الدولة المعنية في وارداتها. وتزيد مشكلة التضخم

المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبيرة. هذا ويقاس التضخم المستورد بعدد من المؤشرات يكتفى هنا بذكر أثنين منها هما مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي ،ومؤشر نسبة الواردات للناتج المحلي على النحو التالي :

أ- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

يعد مؤشر الانكشاف الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي للدولة ويتم تقدير هذا المؤشر من خلال خارج قسمة إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية ويتأثر هذا المؤشر بمعدل أو شروط التبادل التجاري الذي يعكس العلاقة بين مقدار ما تشتريه وحدة من صادرات الدولة مقابل ما تستورده من العالم الخارجي.

هذا وقد تقلبت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد السعودي بين الزيادة والنقصان بحد أدنى بلغ حوالي ٤١,٧٢ ٪ عام ١٩٩٨ وحد أقصى بلغ حوالي ١١١,٤٢٪ عام ٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٦٧,٤٩ ٪ ويلاحظ من دراسة واستعراض هذا المؤشر أنه يتجه نحو الارتفاع حيث ارتفعت قيمته من حوالي ٨٤,٧٥ ٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١١٠,١١ ٪ عام ٢٠١١ الأمر الذي يؤكد زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي للمملكة على العالم الخارجي وتزايد حجم مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي وهو ما يعكس مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي من خلال مكون التجارة الخارجية – جدول رقم (٣).

جدول رقم(٣) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١١

(القيمة بالمليون ريال)

مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي (٪)	الناتج المحلي الإجمالي النقدي	إجمالي حجم التجارة	السنوات
٨٤,٧٤٨	٥٤٦٦٠٤	٤٦٣٢٣٥	١٩٨٠
٩٦,٠٠٧	٦٢٢١٧٥	٥٢٤٧٧٩	١٩٨١
٦٥,٩٦٦	٥٢٤١٩٧	٤١٠٤٢٥	١٩٨٢
٥٦,٠٥٩	٤٤٥٢١٠	٢٩٣٨٦١	١٩٨٣
٥٦,٣٦٨	٤٢٠٣٨٩	٢٥٠٩٥٧	١٩٨٤
٤٤,٠٣١	٣٧٦٣١٨	١٨٥١٠٠	١٩٨٥
٣٨,٦٥٣	٣٢٢٠٢٠	١٤٥٤٥٨	١٩٨٦
٥٠,٣٦٧	٣٢٠٩٣١	١٦٢١٩٣	١٩٨٧
٥٣,٨٧٣	٣٣٠٥١٩	١٧٢٨٩٥	١٩٨٨
٥٦,١٤٦	٣٥٧٠٦٥	١٨٥٥٧٢	١٩٨٩
٧١,٨٧٠	٤٣٧٣٣٤	٢٥٦٦٢١	١٩٩٠
٦٥,٧٥٥	٤٩١٨٥٣	٢٨٧٥٧٠	١٩٩١
٦٣,٦٢٣	٥١٠٤٥٩	٣١٢٩٣١	١٩٩٢
٥١,٧٩٤	٤٩٤٩٠٧	٢٦٤٣٨٦	١٩٩٣
٤٩,٨٦٤	٥٠٣٠٥٥	٢٤٦٧٨٢	١٩٩٤
٥٨,١٦٣	٥٣٣٥٠٤	٢٩٢٥٩٠	١٩٩٥
٦٢,١١٩	٥٩٠٧٤٨	٣٣١٤٠٨	١٩٩٦
٥٦,٧٢٢	٦١٧٩٠٢	٣٣٥٠٨٦	١٩٩٧
٤١,٧١٩	٥٤٦٦٤٨	٢٥٧٧٨٥	١٩٩٨
٥٣,٩٧٧	٦٠٣٥٨٩	٢٩٥٠٦٤	١٩٩٩
٦٦,٨٩٩	٧٠٦٦٥٧	٤٠٣٧٩٣	٢٠٠٠

تابع جدول رقم (٣) مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١١

(القيمة بالمليون ريال)

السنوات	إجمالي حجم التجارة	الناتج المحلي الإجمالي النقدي	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي (٪)
٢٠٠١	٣٧١٨٢٩	٦٨٦٢٩٦	٥٢,٦١٨
٢٠٠٢	٣٩٢٨٢٩	٧٠٧٠٦٧	٥٧,٢٣٩
٢٠٠٣	٥٠٦٠٥٥	٨٠٤٦٤٨	٧١,٥٧١
٢٠٠٤	٦٥٠١٥٠	٩٣٨٧٧١	٨٠,٧٩٩
٢٠٠٥	٩٠١٢٩	١١٨٢٥١٤	٩٥,٨٨٤
٢٠٠٦	١٠٥٢٧٤١	١٣٣٥٥٨١	٨٩,٠٢٦
٢٠٠٧	١٢١٢٤٩١	١٤٤٢٥٧٢	٩٠,٧٨٤
٢٠٠٨	١٦٠٧٢٣٥	١٧٨٦١٤٣	١١١,٤١٥
٢٠٠٩	١٠٧٩٣٩٩	١٤١٢٥٩٦	٦٠,٤٣٢
٢٠١٠(٣)	١٣٤٢٥٢١	١٦٩٠٤٧٠	٩٥,٠٣٩
٢٠١١(٤)	١٨٦١٣٢٧	٢١٦٣٠٩٤	١١٠,١٠٧
المتوسط السنوي	٥٣٢٩٧٤,٩٠٦٣	٧٦٤١١٩,٨٧٥	٦٧,٤٨٩

(٤) أرقام أولية . (٣) أرقام معدلة .

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

ب- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعد هذا المؤشر امتدادا للمؤشر السابق حيث أنه يعبر عن نسبة إجمالي الواردات للناتج المحلي الإجمالي. وقد تبين من خلال الجدول رقم (٤) أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حد أدنى بلغ حوالي ١٦,٢٤٪ عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٠,٤٢٪ عام ١٩٨٣ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١,٣٤٪ لنفس الفترة. الأمر الذي يستدعي بذل مزيد من الجهود لزيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة

بالمملكة مع وضع عدد من السياسات التي تستهدف ترشيد الاستيراد من العالم الخارجي وتسعى في الوقت ذاته زيادة القدرة التنافسية للصادرات السعودية والمحافظة على وضعها الحالي مع السعي نحو تنويع هذا الهيكل التصديري بما يضمن تحقيق تحسن ملحوظ في مؤشر الانكشاف الاقتصادي والتجاري ويحقق التوازن في شروط التبادل الدولي وهو ما ينعكس بالإيجاب على تراجع معدلات الأسعار على المستوى المحلي.

جدول رقم (٤) : مؤشر نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠١١م

السنوات	الواردات الكلية	الناتج المحلي الإجمالي النقدي	نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي النقدي (٪)
١٩٨٠	١٠٠٣٥٠	٥٤٦٦٠٤	١٨,٣٥٩
١٩٨١	١١٩٢٩٨	٦٢٢١٧٥	١٩,١٧٤
١٩٨٢	١٣٩٣٣٥	٥٢٤١٩٧	٢٦,٥٨١
١٩٨٣	١٣٥٤١٧	٤٤٥٢١٠	٣٠,٤١٦
١٩٨٤	١١٨٣٧	٤٢٠٣٨٩	٢٨,٢٤٥
١٩٨٥	٨٥٥٦٤	٣٧٦٣١٨	٢٢,٧٣٧
١٩٨٦	٧٠٧٨٠	٣٢٢٠٢٠	٢١,٩٨٠
١٩٨٧	٧٥٣١٣	٣٢٠٩٣١	٢٣,٤٦٧
١٩٨٨	٨١٦٠٧	٣٣٠٥١٩	٢٤,٦٩١
١٩٨٩	٧٢٩٧٨	٣٥٧٠٦٥	٢٢,٢٠٣
١٩٩٠	٩٠٢٨٢	٤٣٧٣٣٤	٢٠,٦٤٤
١٩٩١	١٠٨٩٣٤	٤٩١٨٥٣	٢٢,١٤٨
١٩٩٢	١٢٤٦٠٦	٥١٠٤٥٩	٢٤,٤١١
١٩٩٣	١٠٥٦١٦	٤٩٤٩٠٧	٢١,٣٤١
١٩٩٤	٨٧١٩٢	٥٠٣٠٥٥	١٧,٣٣٢
١٩٩٥	١٠٥١٨٧	٥٣٣٥٠٤	١٩,٧١٦
١٩٩٦	١٠٣٩٨٠	٥٩٠٧٤٨	١٧,٦٠١
١٩٩٧	١٠٧٦٤٣	٦١٧٩٠٢	١٧,٤٢١
١٩٩٨	١١٢٣٩٧	٥٤٦٦٤٨	٢٠,٥٦١
١٩٩٩	١٠٤٩٨٠	٦٠٣٥٨٩	١٧,٣٩٣

تابع جدول رقم(٤): مؤشر نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠١١م

نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي النقدي (٪)	الناتج المحلي الإجمالي النقدي	الواردات الكلية	السنوات
١٦,٠٢٥	٧٠٦٦٥٧	١١٣٢٤٠	٢٠٠٠
١٧,٠٣٨	٦٨٦٢٩٦	١١٦٩٣١	٢٠٠١
١٧,١٢٥	٧٠٧٠٦٧	١٢١٠٨٨	٢٠٠٢
١٩,٤٣٦	٨٠٤٦٤٨	١٥٦٣٩١	٢٠٠٣
١٨,٩٢٥	٩٣٨٧٧١	١٧٧٦٥٩	٢٠٠٤
١٨,٨٥٧	١١٨٢٥١٤	٢٢٢٩٨٥	٢٠٠٥
١٩,٥٧٢	١٣٣٥٥٨١	٢٦١٤٠٢	٢٠٠٦
٢٣,٤٣٦	١٤٤٢٥٧٢	٣٣٨٠٨٨	٢٠٠٧
٢٤,١٧٢	١٧٨٦١٤٣	٤٣١٧٥٣	٢٠٠٨
٢٥,٣٦٤	١٤١٢٥٩٦	٣٥٨٢٩٠	٢٠٠٩
٢٣,٧٠٦	١٦٩٠٤٧٠	٤٠٠٧٣٦	٢٠١٠[٣]
٢٢,٨٢٤	٢١٦٣٠٩٤	٤٩٣٧٠٧	٢٠١١[٤]
٢١,٣٤٠٦١	**٧٦٤١١٩,٩**	**١٦٤٠٢٣,٩**	**المتوسط السنوي**

[٤] أرقام أولية . [٣] أرقام معدلة . [١] تشمل إعادة التصدير .

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط

ومن الجدير بالذكر أن نتائج هذه الدراسة قد توافقت مع نتائج إحدى الدراسات التي قام بها حول تأثير التضخم المستورد على الاقتصاد السعودي والذي أشار فيها إلى أن ٧٠% من معدل التضخم العام على مستوى المملكة يرجع إلى تأثير التضخم المحلي ،بينما يساهم التضخم المستورد بحوالي ٣٠% من معدل التضخم العام على مستوى المملكة .كما تجدر الإشارة أيضاً إلى القول بأن السلع المستوردة تمثل حوالي

٦٣,٧% من بنود الرقم القياسي لتكاليف المعيشة التي تقوم بأعدادها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ،إلا أن الوزن النسبي للسلع والخدمات المحلية أعلى من السلع المستوردة لأن معظم البنود المحلية ذات أوزان عالية كالإيجارات والكهرباء والبنزين وغيرها . كما أن السلع المستوردة يدخل في تسعيرها عوامل تكلفة محلية مثل خدمات النقل والتغليف وغيرها.كما أن معظم السلع المحلية يدخل في مكوناتها مواد مستوردة أيضاً (مواد خام وربما مواد وسيطة) وبالتالي فمن الأرجح أن يكون للسلع المستوردة تأثيرات أكبر على معدلات التضخم في بالمملكة .

عرض النقود وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية:

يلعب القطاع النقدي في المملكة العربية السعودية دورا مهما وبارزاً في نمو الاقتصاد الوطني وقد كانت النظرية الاقتصادية تنظر إلى عرض النقود على أنه أداة مستقلة في يد السلطات النقدية تقوم بتقديرها وتحديدها حسب أهدافها السياسية والاقتصادية عن طريق تحديد المتداول من النقد ، ونسبة الاحتياطي المطلوبة على الودائع البنكية . ومن المعلوم أن عرض النقود لا يعتمد فقط على أدوات ومؤسسات نقدية مختلفة وإنما يعتمد أيضاً على الوضع الاقتصادي كله ، لذا فهو ينتج من تفاعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة من ضمنها قرارات السلطات النقدية ، وحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد السعودي وغيرها من العوامل الأخرى . وبهذا يصبح عرض النقود دالة في عدد من العوامل مثل نسبة الاحتياطيات الإلزامية ، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود (التضخم) والعائد على الودائع ، وانتشار المؤسسات البنكية ، ودخول الأفراد ، وحجم الإصدار النقدي ، والاستقرار الاقتصادي . هذا ويتكون عرض النقود (ن٣) في المملكة ، من النقد المتداول خارج المصارف والودائع المصرفية، وقد شهد ت معدلات نمو عرض النقود معدلات عالية كنتيجة لوفرة الإيرادات النفطية التي ساهمت في ارتفاع حاد في الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي.

ومن الجدير بالذكر أن عرض النقود يتكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية والتي تمثل في مجموعها عرض النقود بمعناه الواسع (ن٣) – جدول رقم (٥) .

وبدراسة تطور عرض النقود خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ وكما هو واضح من بيانات نفس الجدول وجد أن عرض النقود قد ارتفع من حوالي ٩٤٣٨٠ مليون ريال عام ١٩٨٠م إلى حوالي ١٢٢٣٥٦٣ مليون ريال عام ٢٠١١م بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٨٠٠٧٨,٩ مليون ريال خلال نفس الفترة. وقد تزامن مع هذه الزيادة في عرض النقود ارتفاع المستوى العام للأسعار ووفق ما تقرره النظرية الاقتصادية في هذا الأمر فإن الزيادة في هذا العرض تشكل رافد أساسي من روافد ارتفاع الأسعار بالمملكة .

جدول رقم (٥) عرض النقود خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠١١ (مليون ريال)

نهاية الفترة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	عرض النقود ن١ (١+٢)	الودائع الزمنية والادخارية	عرض النقود ن٢ (٣+٤)	الودائع الأخرى شبه النقدية *	عرض النقود ن٣ (٥+٦)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
1980	26144	37265	63409	19994	83403	10977	94380
1981	30421	46167	76588	26367	102955	16490	119445
1982	35281	51762	87043	29050	116093	18305	134398
1983	34655	51667	86321	33575	119897	24051	143948
1984	34750	48361	83111	36589	119700	29196	148896
1985	36868	46171	83039	39682	122721	27519	150240
1986	38604	47247	85850	41089	126939	36797	163736
1987	39396	49926	89323	39697	129020	35340	164360
1988	35945	57719	93664	40479	134143	44275	178418
1989	33877	57875	91752	44662	136414	43767	180181
1990	44776	57488	102265	39281	141545	46893	188438
1991	44620	75850	120470	44623	165093	50749	215843
1992	43772	81692	125464	46333	171796	51209	223005
1993	42623	78880	121503	47892	169395	59256	228651
1994	44965	80679	125644	51417	177062	59377	236439
1995	43087	81384	124471	61223	185694	56276	241970
1996	43038	89890	132928	71081	204009	54503	258511
1997	45823	95361	141184	77166	218349	54353	272702
1998	45019	95253	140272	83436	223708	59881	283589
1999	55060	101605	156665	85341	242006	63935	305941
2000	51019	114481	165500	90832	256332	62903	319235
2001	49203	130192	179396	91685	271080	69115	340196
2002	52329	150010	202339	108028	310367	80059	390427
2003	55445	167577	223022	113382	336404	81061	417465
2004	60133	211170	271303	136673	407976	88122	496098
2005	64288	219251	283539	165266	448805	104869	553675
2006	69324	243418	312742	226027	538769	121815	660583
2007	72192	311365	383557	283059	666616	123140	789755
2008	83006	342488	425494	367624	793118	136007	929125
2009	88395	433162	521558	323377	844935	184009	1028944
2010	95520	530072	625592	298283	923874	156495	1080370
2011	119929	641056	760985	305441	1066427	157136	1223563
المتوسط السنوي	**51859.58**	**150827.6**	**202687.2**	**108395.4**	**311082.6**	**68996.28**	**380078.9**

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية ، والودائع مقابل إعتمادات مستندية ، والتحويلات القائمة ، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص .

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الإنفاق الحكومي وعلاقته بمستويات الأسعار المحلية :

من المعلوم أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ومكوناته تعد أحد الأسباب الرئيسة التي تسهم بشكل إيجابي في زيادة الضغوط التضخمية وتدفع بمستويات الأسعار نحو الارتفاع ويتضح من دراسة هيكل وتركيب الإنفاق الحكومي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ أنه يتكون من الإنفاق على الخدمات العامة وخدمات الدفاع والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والإسكان وتنمية المجتمع والخدمات الجماعية والاجتماعية الأخرى والخدمات الاقتصادية ، فضلاً عن الإنفاق على بعض الأغراض الأخرى . وبدراسة تطور إجمالي هذا الإنفاق خلال نفس الفترة وجد أنه قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٨١٩١٤ مليون ريال عام ١٩٨٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٧٥٩٦٨ مليون ريال عام ٢٠١٠ بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٧٨٦٢٤ مليون ريال خلال نفس الفترة – جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بقيم المشترين بالأسعار الجارية (مليون ريال)

السنة	خدمات عامة	الدفاع	التعليم	الصحة	التأمينات الاجتماعية وخدمات الرفاهية	الإسكان وتنمية المجتمع	خدمات جماعية واجتماعية أخرى	خدمات اقتصادية	أغراض أخرى	المجموع
1980	10708	43000	11833	2465	219	2012	1538	3553	6586	81914
1981	12490	57858	12822	3385	220	2415	2158	4925	32254	128527
1982	15863	48492	16565	4749	276	2671	1718	4214	32356	126904
1983	17538	51839	16862	5717	290	3199	2278	18707	5195	121625
1984	19025	50330	18475	6059	349	4296	2494	10343	4276	115647
1985	21041	47236	20075	6872	359	4706	2739	11235	5788	120051
1986	20313	41392	19453	6671	340	4519	2612	10576	5758	111633
1987	20718	41739	19643	6926	349	4491	2725	9777	6672	113040
1988	19527	36474	18998	6190	319	4361	2356	9417	4598	102240
1989	24769	42325	23582	7241	320	5276	2351	9460	4634	119958
1990	54546	45590	14906	1108	473	166	3276	7539	220	127824
1991	42282	59195	33826	10317	677	1691	4228	10148	6765	169128
1992	29730	56359	28055	10219	414	5549	3180	12019	7167	152692
1993	24984	51296	27693	7587	400	4687	2899	8097	3333	130976

1994	24389	45503	26476	7788	402	4612	2777	7450	3156	122552
1995	25765	46018	27233	8233	533	4721	3018	7440	2962	125923
1996	28651	52708	29096	9554	633	5505	3606	9939	5091	144783
1997	31703	59618	32270	10830	823	6077	4104	10744	5627	161795
1998	31830	55747	30723	10637	825	5790	4054	10193	5392	155192
1999	30546	42285	45362	16921	583	7210	4439	5203	1545	154095
2000	33010	51357	49649	21566	864	9691	5536	8571	3560	183804
2001	34705	51696	49904	22349	860	10319	5663	9317	3881	188694
2002	37352	48652	48351	21849	856	8813	5830	9132	3682	184517
2003	36150	51773	57847	23306	962	10528	6379	6869	4336	198148
2005	42320	58669	60856	24857	1150	10527	6087	6641	10691	221798
2005	55871	63949	69429	30503	1149	12215	7461	5461	16613	262650
2006	62909	75206	83273	37283	1252	14530	8084	7659	20888	311082
2007	68902	80157	81279	39086	1465	15685	9406	7319	18788	322087
2008	63840	97754	87684	36829	1301	18712	7224	7747	24006	345098
2009	67542	85632	100563	44866	1391	14539	7255	8977	26249	357012
2010 (1)	70946	96010	104890	44750	1387	18335	7495	6783	25372	375968
المتوسط السنوي	**34838**	**55995**	**40893**	**16023**	**692**	**7350**	**4354**	**8563**	**9917**	**178624**

(١) بيانات معدلة

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

العلاقة بين عرض النقود و الإنفاق الحكومي وتأثير ذلك على مستويات الأسعار المحلية:

وبدراسة طبيعة العلاقة بين عرض النقود بمعناه الواسع (ن٣) وبين إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ من خلال ا تقدير لعلاقة الانحدارية البسيطة بينهما كما هو واضح في المعادلة التالية :

$$ص هـ = ٤٣٤٩,١٩٠ + ٢,١٧١ س هـ$$

$$(٤,٢٢٨) \quad (٠,٠٤٤)$$

حيث تمثل :

ص : المتغير التابع وهي تمثل حجم الإنفاق الحكومي (مليون ريال)

س : المتغير المستقل وهي تمثل عرض النقود (مليون ريال)

F= 17.874* R2= 37%

ويتضح من المعادلة السابقة أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث أن الزيادة في عرض النقود والتي تمثل المتغير المستقل لابد وأن يستتبعها زيادة في المتغير التابع والذي يمثل حجم الإنفاق الحكومي حيث أن الزيادة في عرض النقود بنسبة ١% يترتب عليه زيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,١٧% خلال نفس الفترة . هذا وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا التقدير الإحصائي عند المستوى الاحتمالي ١% حيث بلغت قيمة (F) حوالي ١٧,٨٧

ومما سبق يتضح أن الزيادة في عرض النقود بمعناه الواسع لابد أن يترتب عليه زيادة في حجم الإنفاق الحكومي وهو الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة معدلات التضخم كنتيجة للزيادة في الطلب الفعال للأفراد من ناحية وزيادة القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد من ناحية أخرى ..

التحليل الاقتصادي لأهم العوامل المحددة لارتفاع الأسعار على مستوى المملكة العربية السعودية .

تتأثر معدلات التضخم ومستويات الأسعار في المملكة بعدد من العوامل منها المحلية والتي يأتي في مقدمتها عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وسعر الصرف وغيرها من العوامل الأخرى ومنها المتغيرات الدولية ويأتي في مقدمتها معدل التضخم المستورد ومعدل التضخم العالمي و وحجم الانفتاح الاقتصادي السعودي على العالم الخارجي وأثر انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وسعر الصرف وعرض النقود والرقم القياسي العالمي لأسعار الصادرات

هذا وقد تم القيام بعدد من المحاولات للوقوف على أهم العوامل تأثيراً على مستويات الأسعار المحلية من خلال إجراء تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression حيث تم الوصول إلى التوليفة المثلى والتي تبين من خلالها أن معدل الزيادة في الأسعار بالمملكة كمتغير تابع معبراً عنه (بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) يتأثر بعوامل يمكن التعبير عنها بما يلي :

$$ص هـ = ٥٩,٩٧٠ + ١١,١٠٣ س١هـ + ٠,٢٩٥ س٢ هـ$$

$$(٩,٥٣٢) \quad (٢,٦٩٩) \quad (٢,٨١٥)$$

$$F=42.098^* \quad R2=0.74$$

حيث تشير ص = المتغير التابع (معدل الزيادة في الأسعار).

س١ = انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية .

س٢ = الرقم القياسي العالمي لأسعار الصادرات .

علماً بأنه لقياس تأثير متغير انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية تم وضع متغير صوري Variable Dummy قد أخذ القيمة (١) قبل الانضمام والقيمة (٢) خلال فترة انضمام المملكة للمنظمة والذي بدأ مع مطلع عام ٢٠٠٦ .

وقد تبين من نتائج التقدير الإحصائي أن أهم العوامل المؤثرة على مستويات الأسعار المحلية تمثل في كل من انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية والرقم القياسي العالمي لأسعار الصادرات الذي يعبر عن معدل التضخم المستورد . كما يتبين من إشارة كل من العاملين أن إشارتهما موجبة وتتفق مع ما تقرره النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في أي منهما لابد أن يترتب عليهما حدوث زيادة في معدلات الأسعار المحلية (معدل التضخم) . كما تبين ثبوت المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرين كما ثبت معنوية التقدير الإحصائي للنموذج ككل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ٤٢,٠٩٨ وهي مقبولة إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ١% . كما تبين من قيمة R2 أن حوالي ٧٤ % من التغيرات في مستويات الأسعار المحلية يعزى إلى التغير في هذين العاملين ،بينما ترجع النسبة الباقية إلى وجود بعض العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج.

الأسباب الرئيسة لظاهرة ارتفاع الأسعار بالمملكة العربية السعودية :

يوجد العديد من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة ارتفاع الأسعار بالمملكة العربية السعودية ربما يرجع بعضها لعوامل داخلية وربما يرجع البعض الأخر لعوامل خارجية ترتبط بالوضع الاقتصادي على المستوى الدولي ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي :

العوامل التي ساهمت في ارتفاع الأسعار على مستوى المملكة :

١. عدم مواكبة الزيادة في عرض المساكن مع الزيادات الفعلية التي حدثت في الطلب عليها ، وهو ما أدى إلى حدوث اختناقات في المعروض من البنية التحتية والإسكان ، وذلك بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع ، فضلاً عن ارتفاع أسعار مواد البناء ، مع التدفق المستمر للعمالة الأجنبية الوافدة إلى السوق السعودي ، وهو ما ساهم بشكل إيجابي في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

٢. ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة للنمو السكاني السريع والمتزايد ، بسبب تنامي أعداد السكان في المملكة سواء المواطنين أو المقيمين .

٣. ارتفاع المستوى العام للأسعار في دول المنشأ التي ترتبط معها المملكة بعلاقات تجارية سواء السلع الرئيسة الداخلة في عمليات الإنتاج أو السلع النهائية خاصة (الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا) .

٤. انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسة الأخرى وهو ما أدى إلى تزايد وتيرة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات فارتفاع النزعة إلى الاستيراد (Import Propensity) في المملكة ، أدى إلى جعل الأسعار المحلية أكثر حساسية للتغيرات التي قد تحدث في أسعار الواردات مقارنة بالظروف الاقتصادية المحلية . وعلى هذا الأساس، فالتغيرات التي قد تحدث في سعر صرف الريال أمام العملات الرئيسة، تنعكس بدورها عن الأسعار المحلية.

٥. زيادة معدلات الأجور والرواتب الذي لجأت له الحكومة في السنوات الأخيرة بهدف تخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين ، وقيام القطاع الخاص بخطوة مماثلة برفع الرواتب والأجور بهدف جذب العمالة الماهرة إلى القطاع الخاص وهو ما أسهم بشكل مباشر في تغذية نمو الأسعار .

٦. الارتفاعات الضخمة في أسعار الأسهم منذ عام 2005 ، والتسابق المحموم للاستثمار في سوق الأسهم لاستغلال الأرباح السريعة والكبيرة ، وهو الأمر الذي خلق لدى فئة كبيرة من هؤلاء المتعاملين في السوق نزعة استهلاكية أدت إلى ظهور نمط سلوكي إنفاقي أسهم في تسريع وتيرة التضخم وارتفاع الأسعار .

٧. توسع البنوك التجارية في عمليات القروض الشخصية للأفراد ، مدعومة بالسيولة الكبيرة التي تكونت لديها نتيجة التطور والنمو الذي شهده القطاع المصرفي ، وهو ما شجع الأفراد على زيادة الطلب الاستهلاكي كنتيجة لزيادة المعروض النقدي .

٨. تأثير العوامل الخارجية وأهمها الارتفاع في المستوى العام للأسعار على المستوى العالمي خاصة أسعار الغذاء والمعدات الإنتاجية والمواد الخام حيث يلعب التضخم العالمي دوراً واضحاً في التأثيرعلى معدلات التضخم المحلية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يميز الاقتصاد السعودي .

٩. ارتفاع أسعار النفط الخام بمعدلات غير مسبوقة ،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع السيولة المحلية بمعدلات مضطردة وواكب ذلك تزايد الطلب المحلي بشقيه الحكومي والخاص .

١٠. الدور الفاعل والمؤثر للتضخم المستورد الذي ينتقل دائماً عن طريق السلع الاستهلاكية والرأسمالية الرئيسية في ظل انتهاج ساما لنظام سعر الصرف الثابت للريال مقابل الدولار منذ حوالي ٢٢ عاماً وما مر به الدولار من تراجع حاد أمام العملات الأخرى وهو ما ترتب عليه ارتفاع فاتورة المستوردات من خارج منظومة الدولار ،الأمر الذي ترتب عليه تزايد مساهمة التضخم المستورد في المعدل الكلي للتضخم .

١١. ارتباط سعر صرف الريال بالدولار خاصة وأن المملكة تقوم باستيراد معظم احتياجاتها من الخارج وخصوصاً من بعض الدول التي تتحرك عملتها باتجاه معاكس للدولار مثل أستراليا واليابان حيث أن عملة هذه الدول مرتفعة مقابل الدولار وهو ما يجعل الأصول المستوردة مرتفعة بشكل كبير وهو ما يضاعف القدرة الشرائية للدول المستوردة .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة ارتفاع الأسعار بالمملكة العربية السعودية :

أولاً الآثار الاقتصادية:

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة ارتفاع الأسعار فيما يلي :

١. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم: حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قدرتها الشرائية وهو ما ينعكس على مستوى ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة. وهو ما قد يساهم بدوره على تفاقم الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات الأسعار التي يعاني منها الاقتصاد.

٢. تزايد ديون الأفراد ووجود ما يسمى بالادخار السلبي: حيث تؤدي ظاهرة ارتفاع الأسعار إلى وجود ما يسمى بالادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقًا قبل حدوث ارتفاعات في المستوى العام للأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستواهم من الإنفاق.

٣. اختلال التوازن في ميزان المدفوعات: حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير سلبًا على ميزان المدفوعات، لكونه يساهم في ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي قد يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وهو ما قد يؤدي إلى تراجع صادرتها. كما أن هذه الزيادات في الأسعار قد يترتب عليها زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار مثيلاتها على المستوى المحلي. وهو ما قد يؤثر على وضع الميزان التجاري بالمملكة .

٤. تراجع حجم الاستثمارات وتوجيهها في غير صالح الاقتصاد الوطني: حيث تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الطاقات بهدف توفير مختلف أنواع السلع الإنتاجية أو الاستهلاكية. وقد تلعب الحكومة دورا حيويا في توجيه الأفراد نحو الاستثمار في أحد هذه القطاعات وذلك بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات في هذا القطاع دون غيره من القطاعات الأخرى ، غير أن التضخم قد يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحًا طائلة لمنتجيها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذه المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بمعدلات عالية لدوران رأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة، وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجوها أرباحا قدرية. نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها. وقد يؤدي هذا الأمر إلى تراجع حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع هذه الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومي. ويؤثر ذلك بالطبع بالتالي على معدلات التنمية الاقتصادية في هذه القطاعات باعتبار أن الأفراد يسعون دائما الى توجيه استثماراتهم نحو القطاعات الأكثر ربحية.

٥. حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية: حيث تمارس الضغوط التضخمية تأثيرًا كبيرًا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظراً للتغيرات المستمرة في مستويات الأسعار وهو ما قد يؤثر سلبًا على نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة

٦. فقدان النقود لجزء من قدرتها الشرائية: فمن المعلوم أنه مع كل ارتفاع في الأسعار تفقد النقود الوطنية جزءاً من قوتها الشرائية، حتى أن التضخم يتم تعريفه أكاديمياً بأنه التدهور المستمر في قيمة النقود.

٧. التأثير على دخول الأفراد: خاصة إذا كانت نسبة ارتفاع الأسعار أكبر من نسبة الزيادة في دخول الأفراد، فإن ذلك سينعكس على انخفاض الدخل الحقيقي لدى هؤلاء الأفراد.

٨. توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة :حيث ان المتضررين منه هم بالدرجة الأولى هم أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة مثل موظفي الحكومة والقطاع العام والوافدين في القطاعين فهؤلاء تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في أغلب الأحيان، أما أصحاب الدخول المتغيرة مثل: (التجار ورجال الأعمال وأرباب المهن الحرة كالمحامين والمحاسبين والمهندسين والأطباء بالعيادات الخاصة وهكذا، وأيضاً الحرفيين كالميكانيكي والكهربائي والنجار والسباك .. الخ) فدخولهم عادة ما تزيد مع كل ارتفاع يتحقق في المستوى العام للأسعار.

٩. التأثير على حجم المدخرات والودائع: إذا كان معدل ارتفاع الأسعار أعلى من نسبة الفائدة على الودائع، فإن معدل الفائدة الحقيقي أقل من معدل الفائدة المعلن وبالتالي فإن حجم الودائع الحقيقي يتضاءل وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد مع وجود هذا التضخم.

١٠. التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية: يؤثر التضخم سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية حيث يعمل على ترسيخ حالة من عدم التأكد حول الوضع الاقتصادي في الدولة ومستقبلها الاقتصادي، لكونه يؤدي إلى انخفاض المدخرات من ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل الإنتاجية في الاقتصاد المحلي ووجود ما يسمى بالركود الاقتصادي.

١١. التأثير على مستوى التوظيف والعمالة: وهذا يتوقف على ما يحدثه التضخم من ركود اقتصادي وانخفاض في معدلات الإنتاجية وحدوث خسائر مالية للمؤسسات القائمة وإفلاس بعضها، وهذا بدوره ينعكس على حجم العمالة سواء بالتسريح أو التصفية، فضلا عن عدم وجود فرص عمل جديدة لاستيعاب الشباب المقبل على العمل.

١٢. زيادة نسبة الاقتراض من البنوك لتعويض فارق الهبوط في مستوى المعيشة.

١٣. ظهور مواد استهلاكية بديلة ذات جودة منخفضة وربما يكون لاستهلاكها تداعيات على صحة الأفراد.

١٤. تزايد معدل الهجرة الخارجية، وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

١٥. إعادة توزيع الموارد الاقتصادية واختلال الأدوار الاقتصادية وتحويل المقرض إلى مقترض وخاصة عند ثبات معدلات الفائدة .

١٦. قد يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارتفاع مستويات عدم التأكد حول مسار الأسعار مستقبلاً وهو ما يدعو الأفراد إلى بذل مزيد من الوقت والموارد لحماية أنفسهم ومكتسباتهم خوفاً من التغيرات في الأدوار المستقبلية .

١٧. قد يتعارض ارتفاع الأسعار مع غايات الاستقرار المالي من خلال التأثير سلباً على قدرة النظام المالي على توزيع وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وهو ما يلقي بظلاله على تشويه الأطر والقواعد المحاسبية والمالية التي يقوم عليها النظام المالي .

ثانياً : الآثار الاجتماعية لظاهرة ارتفاع الأسعار:

تسهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

١. احتدام التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرًا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظرًا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع على هذا النحو إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي فجر حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وهو ما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

٢. تفشي الرشوة والفساد الإداري : حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود، ووجود عجز في نظام الأجور عن مواكبة الزيادة في المستوى العام للأسعار.

٣. تزايد معاناة الأسر وإثقال كاهلها بالمصاريف بسبب عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة كنتيجة للتأثير المباشر للتضخم على الأفراد خاصة ذوى الدخول المحدودة .

٤. انخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي للأفراد بسبب الاستغناء عن بعض ضروريات الحياة.

٥. انتشار بعض الظواهر السلبية في المجتمع كنتيجة للبحث عن الكسب غير المشروع مثل النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في المخدرات وغيرها.

٦. اضطرار بعض المواطنين إلى زيادة ساعات العمل أو البحث عن أعمال إضافية للحصول على دخل إضافي بهدف توفير احتياجات الحياة الضرورية، الأمر الذي قد يترتب عليه ظهور بعض المشاكل الأسرية.

٧. زيادة نسبة الأمراض النفسية والتوترات العصبية وحالات الاكتئاب والإحباط التي ستؤثر بالطبع على معدلات الإنتاجية والعزوف عن المشاركة في عملية التنمية.

٨. تزايد نسبة العنوسة كنتيجة للعزوف عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على تدبير مصاريف الزواج وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تزايد نسبة الانحرافات الأخلاقية.

٩. ارتفاع معدلات الطلاق بسبب عدم الاستقرار المادي للأسر مما يدفع باتجاه المشاكل الأسرية نحو الارتفاع كنتيجة لعدم تمكن أرباب الأسر من تغطية احتياجاتها الضرورية.

توصيات الدراسة :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن هناك عدد من التوصيات من أهمها :

١. زيادة الطاقة الإنتاجية من المنتجات الحيوانية والنباتية والتي تبين أن المملكة تستورد الجزء الأكبر منها من السوق الخارجي .

٢. إعادة النظر في هيكل التوزيع الجغرافي لواردات المملكة العربية السعودية من الدول الخارجية حيث تبين من نتائج الدراسة أن المملكة تقوم باستيراد معظم وارداتها من عدد من الشركاء التجاريين التي ترتفع بها معدلات التضخم والتي تنقل جزء منه إلى المملكة عن طريق هذه الواردات عن طريق ما يسمى بالتضخم المستورد.

٣. الوقوف على العوامل المحددة لارتفاع الأسعار الداخلية منها والخارجية التي حددتها الدراسة والسعي نحو تبني سياسات اقتصادية موجهة للحد من تأثير هذه العوامل على معدلات التضخم المحلية .

٤. إعادة النظر في سياسة مؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بعرض النقود والذي أوضحت الدراسة أنه من أهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد المستوى العام للأسعار من ناحية ،مع ربطه بمعدلات الإنفاق الحكومي التي تتبناها الحكومة من ناحية أخرى .

٥. مراقبة نشاط القطاع الخاص فيما يتعلق بعملية الاستيراد والتي قد قد يكون لها دور كبير في المساهمة في التضخم المستورد .

٦. تزايد الدعم الحكومي الموجه إلى الأفراد عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي وزيادة ء بدل المعيشة لتلافي الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة ارتفاع الأسعار .

٧. إعادة النظر في علاقة الريال بالدولار عن طريق إعادة تقييم الوضع الراهن لسعر صرف الريال مقابل الدولار .

٨. تفعيل الجانب الإعلامي في ترشيد الاستهلاك بما يؤدي إلى خفض الطلب وترشيد الإنفاق العام خصوصاً من السلع الترفيهية .

٩. محاولة الاعتماد على سياسة التضخم المستهدف Inflation Targeting والتي ثبت أنها من أنجح السبل المساندة لتحقيق السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهدافهما .

١٠. تفعيل الدور الرقابي على الأسعار وذلك بهدف منعها والقضاء على الاحتكار وتشجيع المنافسة الحرة والعادلة بين أفراد المجتمع السعودي وتفعيل دور جمعيات حماية المستهلك بالمملكة .

المراجع :

أولاً : مراجع باللغة العربية :

- شمس الدين، عبد الأمير. ١٩٨٩. أصول الاقتصاد الكلي. المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، بيروت، ص ٢٩٢.

- العناني، حمدي. ١٩٩٥. مقدمة في الاقتصاد الكلي. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الأولى. القاهرة، ص ٦٨.

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط .

- تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي ،٢٠١٢ م .

- سامبا ، سلسلة التقارير ، أبريل ٢٠١٠ ، ص ١ .

- الجراح، محمد بن عبدالله. ٢٠١١. بعنوان: مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٢٧. العدد الأول. ص ص: ١٣٣-١٥٢.

- الروبي، نبيل. ١٩٨٤. نظرية التضخم. الإسكندرية. مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، ص ص: ٢١، ٢٥، ٣٣٧، ٤٥٢-٤٥٣.

- عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي. ١٩٩٩. مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ص:٣٤٥-٣٤٦.

- زكي، رمزي. ١٩٨٠. مشكلات التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ص ص: ١٠٧، ١٣٠، ١٥٩-١٦٠، ٥٥٤-٥٥٥.

- شوتر، منهل والعمار، رضوان. ١٩٩٦. النقود والبنوك. دار آلاء للطباعة والنشر. عمان. ص١٧٧.

- العبيد، مريم. ٢٠٠٨. ارتفاع الأسعار وآثاره على مستوى المعيشة في دولة الكويت ٢٠٠٠-٢٠٠٨. دراسة غير منشورة. معهد الأمة. الكويت، ص ص: ١-١٤.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية :

1. Myles, J.W. and G.A. Helmers (1979). Inflation and Machinery Cost Budgeting. Southern Journal of Agricultural Economics, 11(2): 83-88.

2. Darrat, 1985

3. Pippenger, J. and H. Mohammad (1993). Price Levels and Exchange Rates: The Case of Kuwait, King Saud Univ., Admin. Sci. 5(2): 69-89.

4. AL-Bazai S. Hamad (1999). The Role of Money in Saudi Arabia. J. KAU: Econ. & Adm, 13(1): 31-46.

5. Kara, A., and E. Nelson (2002). The Exchange Rate and Inflation in the UK, External Monetary, Policy Committee Unit, Bank of England, Discussion paper No.11.External MPC Unite, pp :3-41.

6. Kitov, I. (2006). Inflation, unemployment, labor force change in the USA,ECINE, Society for the study of Economic Inequality, Working paper Series,QWP-28- pp 3-36.

7. Mahran, H.A. (2007). "Inflation in the Gulf Cooperation Council Countries and the Role of Oil Funds in Economic Stability". Discussion Paper Series, Arab Planning Institute, Kuwait (in Arabic). P2.

8. ALjebrin Mohammad (2007). Analysis of inflation determinants in developing oil-export based economies. Colorado State University, Pp 1.

9. Eckart Woertz, Elta (2008), Christian Koch, Food Inflation in the GCC Countries. Gulf Research Center. Pp 20 – 22.

10. Kandil M. and H. Morsy. (2009). Determinants of Inflation in GCC. International Monetary Fund. WP/09/82 p 15.

11. Dwyer, A.; K. Lam, and A. Gurney (2010). Inflation and the output gap in the UK, Treasury Economic Working Paper No.6, Pp 5-49.

Phenomenon of price rising of commodities in K.S.A and its Economic and Social Impacts on Saudi Community

Tarek Tawfik Alkhteeb[1] **Said Malki** **Mohammed Helal**

College of Business Administration Alkharj- Salman Bin Abdulaziz University KSA[2]

The present study aims to identify the phenomenon of price rising in the Kingdom of Saudi Arabia in terms of nature, reasons, determinants and economic & social implications due to price rising at fastest pace in past few years at the level of commodities and services. The price rising might have negative Impacts on all segments of Saudi s Community. The present study relied, in achieving its objectives, on descriptive and analytical method to process the data which have been gathered from its different local and international resources during the period 1980-2012 GC. The study reached several important results which are expected to contribute to solve the study problem or reduce its implications. Also, the study made a number of important recommendations which will support political decision makers in the Kingdom.

---

(1) Agric . Economics . KafrAlsheikh university , Egypt

(2) The Researchers extend their sincere thanks to the **"Deanship of Scientific Research" – Salman bin Abdulaziz University** for its material, moral and logistical support to them during research period which has a great impact in executing the present research.